



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
معهد العلمين للدراسات العليا  
قسم العلوم السياسية

## التكوين البنيوي للأحزاب السياسية العراقية وأثره في عملية التحول الديمقراطي بعد العام 2003م

رسالة تقدم بها الطالب

طالب ياسر صباح

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير  
في العلوم السياسية / النظم والفكر السياسي

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

فرح ضياء حسين

## المحتويات

المقدمة

الفصل الأول : الأطار المفاهيمي للأحزاب السياسية

المبحث الأول : مفهوم الأحزاب السياسية

المطلب الأول : تعريف الأحزاب السياسية

المطلب الثاني : نشأة الأحزاب السياسية

المطلب الثالث : أبرز المقاربات التفسيرية في نشأة الأحزاب في الوطن العربي

المبحث الثاني: تصنيف الأحزاب السياسية

المطلب الأول : العناصر الأساسية المؤثرة في تصنيف الأحزاب السياسية

المطلب الثاني : تصنيفات أخرى للأحزاب السياسية

المطلب الثالث : النظم الحزبية

المبحث الثالث : وظائف الأحزاب السياسية

المطلب الأول : اتجاهات ووظائف الأحزاب السياسية

المطلب الثاني : المقاربات الحديثة لوظائف الأحزاب السياسية

المطلب الثالث : الأحزاب والمشاركة السياسية

الفصل الثاني : أبرز العوامل المؤثرة في نشأة الأحزاب العراقية ودورها في النظام السياسي الحديث

المبحث الأول : العوامل البنوية وأثرها في نشأة الأحزاب السياسية في العراق .

المطلب الأول : العوامل التاريخية في نشأة الأحزاب السياسية في العراق - نظرة عامة .

المطلب الثاني : العوامل الاجتماعية المؤثرة في نشأة الأحزاب السياسية العراقية

المطلب الثالث : العوامل الثقافية المؤثرة في بنية المظاهر السياسية - نظرة عامة .

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية ، طبيعتها واتجاهاتها .

المطلب الأول : المرحلة التمهيدية لنشأة الأحزاب – نظرة عامة  
المطلب الثاني – دور الجمعيات التأسيسية في الحرب العالمية الأولى  
المطلب الثالث – مقدمة تاريخية في أسباب احتلال العراق

الفصل الثالث : بنية الأحزاب السياسية العراقية مابعد العام 2003 ، وأثر التحول الديمقراطي في النظام السياسي

المبحث الأول : أبرز العناصر البنيوية وأثرها في التنظيم السياسي

المطلب الأول : الإطار العام للتنظيم : الهيكلية

المطلب الثاني : طبيعة السلطة القيادية

المطلب الثالث : ظاهرة النخبة السياسية ودورها داخل الأحزاب

المبحث الثاني : دور القوى السياسية وأثرها في عملية تأسيس النظام السياسي

المطلب الأول : نظرة عامة في واقع القوى السياسية العراقية ما قبل 2003

المطلب الثاني : مفهوم النظام السياسي وآليات التأسيس

المطلب الثالث : أبرز المحددات في النظام السياسي

الفصل الثالث - المبحث الثالث : واقع النظام السياسي في العراق وأهم المعالجات .

المطلب الأول : النظام السياسي وأبرز المعالجات .

المطلب الثاني : نظرة عامة في دور النظام الانتخابي .

المطلب الثالث : إستشراف في مستقبل النظام السياسي في العراق .

الخاتمة

## مقدمة البحث :

شهد العراق في العام 2005 تحولاً ملحوظاً في طبيعة النظام السياسي وخاصة بعد إقرار الدستور العراقي الدائم ، بأعتبره أول دستور يصدر بطريق الأستفتاء الشعبي . إن السمة الأبرز في هذا الاتجاه هو عملية التحول نحو الديمقراطية ، والتي خضع من خلالها العراق لتحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ، من قبيل الأنتقال نحو التعددية السياسية ، و بروز ظاهرة منظمات المجتمع المدني وحرية الصحافة وحرية الرأي وتبني سياسة أقتصاد السوق ، و بروز قوى أقتصادية وسياسية جديدة ، كما شهدت المرحلة فيها صعود الحركات الأسلامية السياسية الى واجهة السلطة لأول مرة في تاريخ العراق السياسي الحديث .

خضعت عملية التحول في النظام السياسي العراقي لمؤثرات دراماتيكية ، الا أنه في الوقت ذاته لا يمكن إغفال العوامل الداخلية في عملية تغيير النظام السياسي .

وهذه الدراسة هي محاولة لرصد دور الأحزاب السياسية العراقية في عملية التحول الديمقراطي والوقوف على أبرز مظاهرها ، وذلك من خلال تناول الآتي :-

- 1- ظروف النشأة التاريخية للأحزاب السياسية في العراق .
- 2- أبرز الاتجاهات السياسية التي أخذتها الأحزاب .
- 3- الأطلاع على البنى التكوينية للأحزاب ومفاهيمها وأثرها في العلاقة مع النظام .
- 4- تأثير الأحزاب في محصلات السياسات العامة وتأثيرها في النظام السياسي ، واستقراره ومشروعيته.

## أهمية البحث :

- تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على عدة أبعاد نوجزها بالتالي :-
- 1- الأطلاع على نشأة الأحزاب السياسية وأتجاهاتها ومرتكزاتها الفكرية .
  - 2- إيضاح دور الأحزاب السياسية ومدى تأثيرها في النظام السياسي ، حيث تعد الأحزاب السياسية من أبرز المنظومات الفاعلة في النظام السياسي بعد العام 2005م .
  - 3- الأطلاع على بنية الأحزاب ومدى أمكانياتها في إنجاح أداء النظام السياسي .
  - 4- مفهوم السلطة وآلياتها داخل الأحزاب وأنعكاسها على النظام العام .
  - 5- محاولة البحث توضيح أبرز الأشكاليات التي تعاني منها الأحزاب وتسليط الضوء على عناصر(الأعاقبة الذاتية ) في بنية هذه الأحزاب والتي تنعكس على محصلة أدائها السياسي

- 6- يتيح هذا البحث للمهتمين والأحزاب السياسية وصنّاع القرار فيها لإعادة قراءة الأحزاب على مستوى البنية والآليات ومحصلاتها بما لها الأثر الكبير في إدارة مؤسسات الدولة ووضع برامجها وسياساتها .

## 7- فرضية البحث

يهدف البحث الى إثبات فرضية مفادها : وجود علاقة دينامية بين التكوين البنوي للأحزاب وبين عناصر النظام السياسي كنظام كلي ، ومدى تأثير المرتكزات البنوية في طبيعة السلطة ، وأداء النظام السياسي ومؤسساته ، وبالتالي رسم السياسات ، وآليات إستحصال القيم .

## إشكالية البحث :

أن التغيير في النظام السياسي بعد العام 2003 قد مكّن الأحزاب والقوى السياسية من الوصول الى السلطة. الا أن ماتحقق بشكل ملموس هو ؛ توفر مساحة مهمة من الديمقراطية وقرت الظروف والآليات للممارسة الأحزاب دورها في عملية التحول الديمقراطي وإدارة المؤسسات الأساسية .

إن ما يضع الأحزاب السياسية في دائرة البحث والدراسة هو ما يواجهه النظام السياسي في العراق اليوم من أزمات عدة ، أبرزها :-

أزمة التحول الديمقراطي ، أزمة السيادة الوطنية والتدخلات الأجنبية ، أزمة الأمن القومي ، الفساد المالي والإداري ، إزدياد البطالة وتراجع التنمية ، والعجز عن تحقيق الوحدة الوطنية ، والأعتماد على الأقتصاد الأحادي الريعي ، إضافة الى العديد من المشاكل التي أثرت وبشكل ملموس على قوة النظام وأستقراره .

إن الأطار البنيوي للتنظيم السياسي يفسر طبيعة القدرة لدى هذه التنظيمات على بناء استراتيجياتها تجاه الحزب ذاتياً ، وأتجاه النظام السياسي برمته موضوعياً .

يطرح البحث الأشكاليات التي تعاني منها بنية الأحزاب السياسية ، ومدى تأثير هذه البنى في النظام السياسي طبيعته وآلياته ومحصلاته ، وكمحصلة نهائية هل تؤثر هذه التفاعلات بين بنية الأحزاب ومركزاتها وبين النظام السياسي في تحوله الديمقراطي .

## منهجية البحث :

عمد الباحث إلى استخدام المنهج التحليلي النظري في إطار تأثير علاقة الأحزاب السياسية في بنيتها وطبيعتها ، بالنظام السياسي ، كما تم الاستعانة باستخدام المنهج التاريخي وأدواته في البحث ، لما للمنظومات الاجتماعية وتأثيرها في الأحداث التاريخية ، ومدى مقارنة الظواهر السياسية في مراحل زمنية مختلفة ، مع ثبات المبررات الاجتماعية سواء على مستوى البنى والاتجاهات وبالتالي المحصلات السياسية .